ورقة علمية

مستقبل الاستقرار السياسي في "إسرائيل" سنة 2030

أ. د. وليد عبد الحي

أيلول/ سبتمبر 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبر عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... 1

مقدمة 2

قياس مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل" 3

المؤشر الكلي لعدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل" 7

التحليل 9

مستقبل الاستقرار السياسي في "إسرائيل" 10

الخلاصة 11

الهوامش 13

مستقبل الاستقرار السياسي في "إسرائيل" سنة 2030

أ. د. وليد عبد الحي[1]

مقدمة:

دانيال كوفمان

منذ أن وضع دانيال كوفمان Daniel Kaufmann سنة 1996 نموذجه لقياس ظاهرة الاستقرار السياسي في دول العالم قياساً كمياً،[2] اتسعت دائرة البحث في هذا الجانب من عدة جوانب أهمها عدد المؤشرات المركزية والفرعية لقياس الظاهرة حتى بلغت نحو 350 مؤشراً، ثم مناهج القياس والأبعاد المركزية التي يجب القياس على أساسها، وهو ما ظهر في ثلاثة مناهج لقياس عدم الاستقرار السياسي هي:[3]

- 1. تكرار التغيير في أشخاص الهيئات الحاكمة أو اشخاص النظام السياسي ككل.
- 2. ظواهر استخدام العنف أو الاضطرابات لدوافع سياسية.
- 3. التغير المتكرر في "السياسات والخطط الاستراتيجية" للدولة.

وبناء على ما سبق، سنقوم بتحديد مستوى الاستقرار السياسي في "إسرائيل" خلال الفترة 2000–2020، وأحياناً نشير لبعض المؤشرات حتى 2021 و2022 حسب توفر البيانات، ثم سنحدد الاتجاه الأعظم للظاهرة ومقارنتها مع المعدلات العالمية للاستقرار في مختلف الدول الأخرى، ثم الرتبة التي حصلت عليها "إسرائيل" بين دول العالم في مستوى الاستقرار السياسي.

ويقوم نموذج القياس على سُلَّم يتدرج بين +2.5 (وهو أعلى درجات الاستقرار)، ثم -2.5 (وهو أدنى درجات الاستقرار)، لنحدد بعد ذلك استناداً لتقنية السلاسل الزمنية مستوى الاستقرار السياسي في "إسرائيل" سنة 2030.

قياس مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل":[4]

سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج ذا جلوبال إيكونومي TheGlobalEconomy.com،[5] مع الاستفادة من بعض الجوانب التي أولاها كوفمان قدراً من الاهتمام، وسيتم التركيز على عرض المؤشرات المركزية للاستقرار السياسي وعددها 12 مؤشراً مركزياً، يتفرع عن كل منها مؤشرات فرعية متباينة العدد طبقاً لطبيعة المؤشر المركزي.

وعند تطبيق هذه المؤشرات المركزية على "إسرائيل" تبين لنا ما يلي:

1. التغير في أفراد الحكومة: تولى السلطة التنفيذية خلال الفترة 2000–2022 ستة رؤساء حكومات، لكن مدة حكمهم تباينت بشكل كبير، فمثلاً توزعت مدد الحكم لكل من الرؤساء الستة على النحو التالي:[6]

أ. يهود باراك Ehud Barak: عاماً و245 يوماً.

ب. شارون Ariel Sharon: 5 أعوام و39 يوماً.

ج. يهود أولمرت Ehud Olmert: عامان و351 يوماً.

د. بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu: 15 عاماً و92 يوماً؛ منها 12 عاماً تقريباً ضمن فترة الدراسة.

هـ. نفتالي بينيت Naftali Bennett: عاماً و17 يوماً.

و. يائير لابيد Yair Lapid: شهران تقريباً.

ويكشف التوزيع السابق عن تباين كبير في مدة الاستقرار في السلطة تصل أحياناً إلى أكثر من 15 ضعفاً بين حكومة وأخرى، كما أن أربع حكومات من 6 لم تكمل المدد القانونية، وهي أربعة أعوام.

2. الظروف الاجتماعية – الاقتصادية: مثل الفروق الطبقية، ومستوى الدخل، والجريمة...إلخ، ويكفي التوقف عند مؤشر غيني Gini index، حيث يتبين أن عدالة توزيع الدخل تغيرت نحو الأفضل، ولكن بنسبة لا تتجاوز 1% خلال 22 عاماً تقريباً.[7]

3. الاستثمارات: استقرارها أو تزايدها أو تراجعها...إلخ. وتشير التقارير المالية من الجهات الدولية المختلفة إلى أن حجم الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الإسرائيلي يتزايد منذ 2008،[8] وهو ما يسهم في امتصاص بعض الاحتقانات الاجتماعية.

4. النزاعات السياسية الداخلية: تشير السنوات الثلاث الماضية (2019–2022) إلى إجراء خمسة انتخابات برلمانية نتيجة التشقق المستمر في بنية الحكومات؛ فقد جرت انتخابات في نيسان/ أبريل 2019 وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، وفي آذار/ مارس 2020، وآذار/ مارس 2021، ويُنتظر إجراء انتخابات خامسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وهو ما يكشف عن هشاشة الائتلافات الحكومية والتنازع الداخلي بين القوى السياسية، كما يشير لتواصل ظاهرة عدم انتظام التداول السياسي كما أشرنا في النقطة الأولى. وتتعزز هذه المسألة بظاهرة أخرى وهي أنه في كل تاريخ "إسرائيل" لم يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية في الكنيست، وتظهر آثار ذلك في حقيقة أن "معدل" عدد الأحزاب التي تشارك في الانتخابات يصل خلال الفترة 1977–2022 نحو 27 حزباً، وتزداد الأمور قتامة في أن العديد من الأحزاب تظهر وتختفي خلال فترات زمنية قصيرة، فمثلاً 40% من الأحزاب التي فازت في انتخابات سنة 2015 لم تكن موجودة في انتخابات 2005. وتتمركز الخلافات الجوهرية بين الأحزاب في مسألتين استراتيجيتين هما سبل تسوية الصراع العربي الصهيوني من

ناحية وهوية الدولة (علمانية أو دينية) من ناحية ثانية. يضاف إلى ما سبق، التزايد المتواصل في نسبة العتبة الانتخابية، وهو ما يؤدي لتبدل مستمر في الأحزاب المشاركة خصوصاً الصغيرة منها، فمثلاً خلال الأربعين عاماً الأولى من النظام السياسي الإسرائيلي، كانت العتبة تشترط حصول الحزب على 1% من الأصوات، ثم تمّ رفع النسبة سنة 1992 إلى 1.5%، ثم 2% سنة 2004، وصولاً إلى 3.25% منذ سنة 2014.[9] من ناحية أخرى، فقد جرت الانتخابات في تاريخ "إسرائيل" 24 مرة، ولو قسمنا هذه المرات إلى ثلاث مراحل فرعية سنجد أن كل مرحلة أدنى من المرحلة السابقة لها، من حيث نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية، وهو أمر يعد مؤشراً سلبياً.[10]

- 5. الصراعات الخارجية: دون الدخول في تفاصيل النزاعات العسكرية بين "إسرائيل" والدول العربية منذ سنة 2000، خصوصاً على الجبهات اللبنانية والفلسطينية في غزة وفي سورية، إلى جانب الانتفاضات والهجمات المختلفة والاشتباكات اليومية مع المدنيين الفلسطينيين، فإن "إسرائيل" هي صاحبة أعلى رقم إدانات ضدها من قبل الأمم المتحدة، وهو أمر له انعكاساته على البنية الداخلية، وعلى صورة "إسرائيل" لدى الرأي العام الدولي.[11]

- 6. الفساد: يعرف الفساد على أنه "استغلال السلطة الموكلة للفرد لتحقيق مآرب خاصة".[12] وتدل تقارير الشفافية أن نسبة الفساد في "إسرائيل" بين 2000 و2021 شبه ثابتة، مع ميل طفيف للتزايد في الفساد. وتكشف المؤشرات الكمية عن أن الفساد يتزايد في السنوات الخمس الممتدة بين 2016 و2021، فقد تزايد الفساد خلال هذه الفترة بنحو خمس نقاط، حيث سجلت الشفافية في "إسرائيل" 64 نقطة سنة 2016، لكنها تراجعت إلى 59 نقطة سنة 2021.[13]
- 7. تدخّل المؤسسة العسكرية في القرار السياسي: نظراً لأولوية البُعد الأمني في السياسات الإسرائيلية بشكل عام، فإن الجيش الإسرائيلي يمثل طرفاً أساسياً في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويلعب

الكابينت Cabinet، وهو هيئة عليا معنية بالقرارات الخاصة بالجوانب الأمنية بشكل أساسي على الرغم من أنه فقد صفته الرسمية منذ 1990، إلى جانب الدور الذي أخذه مجلس الأمن القومي National Security Council (NSC) الذي تمّ تشكيله سنة 1999، لكنه ما يزال يلعب دوراً في اتخاذ القرارات، وهو ما يتسبب أحياناً في خلافات مع الحكومة، مما يعزز عدم الاستقرار الحكومي إلى حدّ ما، بل ويعزز احتمالات استمرار مستوى الاستقرار السياسي في "إسرائيل" في الجانب السلبي كما سيتضح معنا.[14]

- 8. التوترات الدينية: إلى جانب التوترات بين العرب (المسلمين والمسيحيين) مع الصهيونيين واليهود المتدينين، فإن المجتمع الإسرائيلي يعرف استقطاباً داخل التيارات الدينية اليهودية، وبين هذه التيارات وبين التوجهات العلمانية. وتتضح معالم التنازع في المجتمع الإسرائيلي بين اليهود حول العديد من القضايا خصوصاً الديموقراطية وعلاقة الدولة بالدِّين.[15]
- 9. درجة احترام القانون: يتكئ مفهوم احترام القانون أو سيادة القانون على أربع ركائز، هي: المحاسبة والمسؤولية للجميع، والعدالة التي تعني تطبيقه على الكل بغض النظر عن أي اعتبار آخر ومن المنطلق نفسه، واعتماد الشفافية في تطبيق القانون على الجميع، وأخيراً أن يكون القائمون على رعايته مستقلين عن تأثير أيّ جهة. وعند النظر في سجل "إسرائيل"، نجد أنه في الفترة 2000–2009 تراجع هذا المؤشر بشكل كبير وواضح، لكنه عاد للتحسن خلال الفترة 2010–2015، ليعود للتراجع في الفترة 2015 – حتى الآن (2022)، ليصل المستوى بعد سنة 2020 إلى المستوى نفسه تقريباً سنة 2000، غير أنه يبقى أعلى من المعدل العالمي.[16]
- 10. التوترات الإثنية: تميل الدراسات الإسرائيلية لتقسيم المجتمع الإسرائيلي اليهودي إلى أربع إثنيات أساسية هي: الأشكنازيم، والسفارديم، والروس، والإثيوبيين (الأفارقة)، وتتباين هذه المجموعات الأربعة في نصيبها من الدخل والنفوذ السياسي والعسكري والمكانة الاجتماعية، وكثيراً ما تمّ تسجيل مظاهر عنف بين هذه الإثنيات.[17]

11. مستوى المساءلة الديموقراطية: تعني مدى القدرة على محاسبة القوى السياسية والبرلمانيين أو من وصلوا لمراكزهم عبر الديموقراطية. ويلاحظ أن هذا المؤشر الفرعي للاستقرار السياسي تراجع نحو 13 نقطة خلال الفترة 2016–2020، على الرغم من أنه عرف تحسناً خلال الفترة 2010–2016 بلغ 21 نقطة.[18]

12. الفعالية الحكومية: يتم حساب مؤشر فعالية الحكومة استناداً للتصورات المتعلقة بستة أبعاد هي: مستوى الخدمات العامة، ومستوى الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وصياغة السياسات، ومستوى تنفيذ السياسات، وأخيراً مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وتشير المعطيات الكمية إلى أن الفترة 2010–2020 عرفت تراجعاً بين 2010 و2014، لكنها تحسنت لفترة قصيرة بين 2015 و2017 لتعود لتتراجع من 2018 حتى الآن (2022)، وتصل نسبة التراجع 0.38 نقطة من أصل 2.5 نقطة، هي الأعلى في المقياس المعتمد لقياس الفعالية الحكومية، وقد وصلت في "إسرائيل" إلى 1.1 نقطة.[19]

المؤشر الكلي لعدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل":

يتراوح نموذج قياس الاستقرار السياسي بين -2.5 (أي اعلى درجات عدم الاستقرار)، وبين +2.5 (أعلى درجات الاستقرار)، ويتم تحديد قيم الاستقرار استناداً للمؤشرات المركزية الـ 12 المشار لها أعلاه،

ويتم تحديد رتبة الدولة بناء على نتائج القياس ومقارنتها مع بقية الدول، ثم يتم تحديد الاتجاه لكل دولة (التزايد أو التناقص في معدل الاستقرار)، مع مقارنته بالمعدل العام العالمي.[20]

جدول رقم 1: اتجاهات عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل" منذ سنة 2000

السنة	معدل عدم الاستقرار[21]	الترتيب الدولي لـ"إسرائيل"	عدد الدول التي تمّ قياس استقرارها	المعدل العالمي لعدم الاستقرار
2000	1.04–	153	185	0.01–
2001	1.25–	158	185	0.05–
2002	1.46–	164	185	1.01–
2003	1.52–	175	192	0.03–
2004	1.32–	170	193	0.05–
2005	1.25–	165	193	0.05–
2006	1.26–	167	194	0.05–
2007	1.25 –	170	194	0.05–
2008	1.32–	171	194	0.05–
2009	1.63–	179	194	0.07–
2010	1.34–	172	194	0.07–
2011	1.20–	167	194	0.06–
2012	1.08–	161	194	0.06–
2013	1.10–	163	194	0.06–
2014	1.04 –	167	194	0.05–
2015	1.09–	171	194	0.06–
2016	0.79–	155	194	0.05–
2017	0.89–	160	194	0.05–
2018	0.91–	163	194	0.06–
2019	0.79–	154	194	0.07–
2020	0.83–	156	194	0.07–
2021	0.76–	148	179	0.08–
2022	0.75–	146	179	0.09–

التحليل:

يشير جدول رقم 1 إلى النتائج التالية:

- 1. بتحويل المقياس المعتمد إلى نسب مئوية، فقد تراوح معدل عدم الاستقرار في "إسرائيل" بين 65.2% سنة 2009 (وهي الأعلى خلال الفترة 2000–2022)، و41.6% في سنتَي 2000 و2014 (وهو المعدل الأدنى).
- 2. إن المقارنة بين معدل عدم الاستقرار العالمي ومعدله في "إسرائيل" يكشف عن أن المعدل الإسرائيلي دائماً أعلى من المعدل العالمي، وهو ما يعني أن حجم التأثير في عدم الاستقرار العالمي على عدم الاستقرار السياسي الإسرائيلي محدود، وهو ما يعزز فكرة أن العوامل الداخلية لعدم الاستقرار السياسي الإسرائيلي هي المتغير الحاسم وليس البيئة الدولية، أي أن معامل الارتباط بين عدم الاستقرار الإسرائيلي وعدم الاستقرار الدولي ضعيف بشكل واضح. من جانب آخر، فإن الاتجاه العام لعدم الاستقرار السياسي العالمي يميل بقدر بسيط نحو الارتفاع، بينما يميل عدم الاستقرار الإسرائيلي إلى التراجع، مما يؤكد أن انعكاسات عدم الاستقرار الدولي لا تظهر آثاره على الجانب الإسرائيلي.
- 3. تراوحت المرتبة الإسرائيلية العالمية في مستوى الاستقرار السياسي بين المرتبة 179 (بين 194 دولة) سنة 2009 وهي الاسوأ، والمرتبة 146 (بين 179 دولة)، وهي مرتبة تضعها ضمن الدول الأسوأ في عدم الاستقرار خلال الفترة 2000–2022.
- 4. يلاحظ أن نسبة الاستقرار في "إسرائيل" خلال فترة القياس 2000–2022 تقع دائماً في الجانب السلبي (انظر جدول رقم 1 والرسم البياني رقم 2).
- 5. لكن الملاحظة التي يجب التنبه لها هي أن نسبة الاستقرار بدأت في التحسن (على الرغم من بقائها في المستوى السلبي)، و على الرغم من أن هذا التحسن لا يأخذ طابعاً خطياً لكنه في محصلته العامة يشير إلى التحسن طبقاً لما تكشفه معادلة السلاسل الزمنية في الرسم البياني رقم 2.
- 6. بناء على ما سبق، فإن الاستقرار السياسي في "إسرائيل" سنة 2030 سيبقى في منطقة السالب لكنه سيكون أفضل من الفترة 2000–2022.

الرسم البياني رقم 1: الاتجاه الأعظم للاستقرار السياسي الإسرائيلي 1996–2020[22]

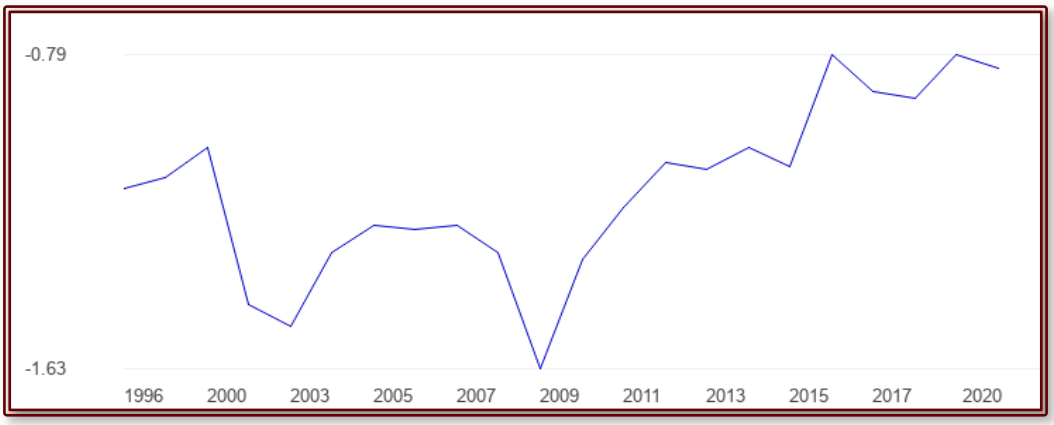

مستقبل الاستقرار السياسي في "إسرائيل":

دلت المعطيات الكمية للمؤشرات المركزية والفرعية للاستقرار السياسي على أن "إسرائيل" ستبقى في النطاق السلبي طبقاً لنموذج قياس الاستقرار السياسي، أي أن "إسرائيل" ستبقى حتى سنة 2030 دولة غير مستقرة نظراً لواقعها المحلي أولاً، والإقليمي ثانياً، والدولي أخيراً.

بالمقابل، فإن مستوى عدم الاستقرار سيتقلص خلال الفترة 2022–2030، لكنه سيبقى كما أشرنا في نطاق المساحة السلبية وضمن مجموعة الدول غير المستقرة، وسيبقى معدل عدم الاستقرار بين (-0.3 و-0.4)، وهو ما سيُبقي "إسرائيل" في المراتب بين 107 و111 على أساس قياس 192 دولة. (انظر الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: السلاسل الزمنية لقياس عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل" 2000–2022[23]

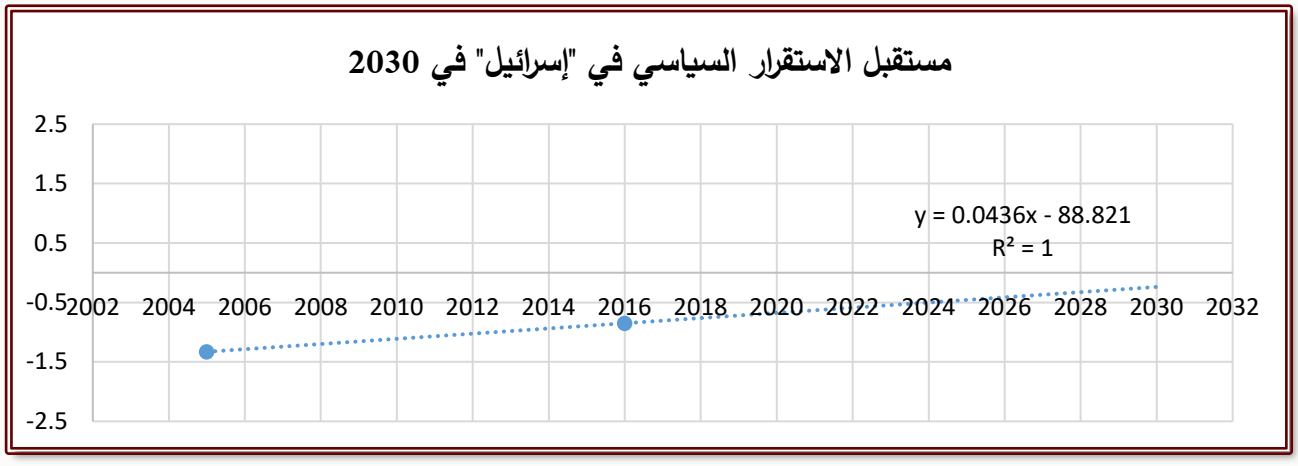

الخلاصة:

الملاحظ أن الفترات التي عرفت تزايداً في عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل" هي الفترات التي تلي السنوات التي تتصاعد فيها المواجهة بين المقاومة والشعب الفلسطيني من ناحية، والقوات الإسرائيلية والمستوطنين من ناحية ثانية، وهو ما يتضح في مراحل ما بعد الانتفاضات والمواجهات الكبرى مع قطاع غزة والمواجهات حول الأماكن الدينية بشكل خاص. (انظر الرسم البياني رقم 2).

وبناء على ما سبق، فإن تعميق ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل" مرتبط بنشاطات المقاومة وتوقف المفاوضات والتنسيق الأمني مع "إسرائيل"، ناهيك عن ضرورة البحث في كيفية تأجيج التباينات بين الثقافات الفرعية اليهودية (الأشكنازيم، والسفارديم، والروس، واليهود الأفارقة) وبين المتدينين والعلمانيين، بل والاستفادة من بعض التيارات اليهودية مثل حركة ناطوري كارتا Neturei Karta أو تيار المؤرخين الجدد...إلخ.

ولا شكّ أن موجات التطبيع العربي الرسمي مع "إسرائيل" تقود إلى بيئة مواتية أكثر لتعزيز احتمالات استمرار تحسن مستوى الاستقرار في "إسرائيل"، بل وانتقاله من المستوى السلبي الآن إلى بداية المستوى الإيجابي لاحقاً، لكن ذلك مرهون بعوامل ثلاثة هي:

1. استراتيجية قوى المقاومة لتعميق عدم الاستقرار السياسي في "إسرائيل"، وأهمها إلغاء التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وحلّ أجهزته، بل وتوجيه التهديدات لكل من يبقى يعمل في هذه الأجهزة، وتدل

الدراسات الإسرائيلية على العلاقة الوطيدة بين مستوى الاستقرار في "إسرائيل" وبين مستوى التنسيق الأمني.[24]

- 2. تفاقم التباينات المجتمعية بين يهود "إسرائيل".
- 3. انعكاس التطورات الإقليمية والدولية على مقومات الاستقرار السياسي في "إسرائيل".

وطبقاً للقياس الكمي، فإننا نرجح بقاء "إسرائيل" في نطاق مساحة عدم الاستقرار السياسي السلبي حتى سنة 2030 ما لم يتدخل العامل قليل الاحتمال/عظيم التأثير Low Probability-High Impact.

الهوامش

[1] خبير في الدراسات المستقبلية والاستشرافية، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن سابقاً، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهو عضو سابق في مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وجامعة إربد الأهلية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان وديوان المظالم، والمجلس الأعلى للإعلام. ألّف 37 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ونُشر له نحو 120 بحثاً في المجلات العلمية المحكّمة.

[2] Daniel Kaufmann et al., The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, site of The World Bank, September 2010, http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/wgi.pdf

[3] تسهم العديد من المؤسسات الدولية والأكاديمية في تطوير نماذج قياس الاستقرار السياسي، وثمة مناهج مختلفة لتحديد المؤشرات المعتمدة للاستقرار السياسي (أو عدمه)، ومناهج لتحديد أوزان كل مؤشر، ويمكن اعتبار النموذج الذي وضعه دانيال كوفمان وآخرون، واعتمده البنك الدولي هو الأكثر شهرة ومرجعية، لكن مؤسسات أخرى أسهمت في تطوير النموذج ليصل عدد المؤشرات الخاصعة للقياس في نطاق الاستقرار السياسي نحو 352 مؤشراً فرعياً. انظر التفاصيل في:

Political Instability, Indices of, International Encyclopedia of the Social Sciences, site of Encyclopedia.com, 5/8/2022, https://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-magazines/political-instability-indices

[4] Daniel Kaufmann et al.,.. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–2004, The World Bank, June 2005, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/8221/wps3630.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[5] Political Stability - Country Rankings, site of TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability

[6] List of prime ministers of Israel, site of Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_prime_ministers_of_Israel

[7] Israel - GINI index (World Bank estimate), site of indexmundi, https://www.indexmundi.com/facts/israel/indicator/SI.POV.GINI

[8] The Economic Impact of Foreign Investments in Israel, site of Invest in Israel, March 2019, https://investinisrael.gov.il/HowWeHelp/downloads/The%20economic%20impact%20of%20Foreign%20Investments%20in%20Israel.pdf; Israel Foreign Direct Investment, site of Trading Economics, https://tradingeconomics.com/israel/foreign-direct-investment; and Israel: Trade and Investment Statistical Note, site of The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2017, https://www.oecd.org/investment/ISRAEL-trade-investment-statistical-country-note.pdf

[9] Jewish Studies, The Sheridan Libraries, site of Johns Hopkins University, Fall 2020, https://guides.library.jhu.edu/c.php?g=202541&p=7656917

[10] Turnout of voters for the parliamentary elections in Israel from 1992 to 2021, site of Statista, 9/6/2022, https://www.statista.com/statistics/990777/israel-parliamentary-voter-turnout

[11] UN condemned Israel 17 times in 2020, versus 6 times for rest of world combined, site of The Times of Israel, 23/12/2020, https://www.timesofisrael.com/un-condemned-israel-17-times-in-2020-versus-6-times-for-rest-of-world-combined

[12] Corruption Perceptions Index, site of Transparency International, https://www.transparency.org/en/cpi/2021

[13] Israel Corruption Index, Trading Economics, https://tradingeconomics.com/israel/corruption-index

[14] Amnon Sofrin, The Two-Group Decision Model: Applications to Military Intervention in Middle East, site of Reichman University, 22/2/2017, https://www.runi.ac.il/media/o2gjbrmg/the-two-group-decision-model-applications-to-military-intervention-in-the-middle-east.pdf

انظر أيضاً حول نقاط ضعف عملية اتخاذ القرار في "إسرائيل" وما يترتب عليها خصوصاً نتيجة دور المؤسسة العسكرية، في:

Charles D. Freilich, "National Security Decision-Making in Israel: Processes, Pathologies, and Strengths," *The Middle East Journal*, vol.60, no.4, Autumn 2006, pp.643–660.

ويتضح تأثير ذلك على الاستقرار السياسي في اتساع الفجوة بين العسكريين والمدنيين في القوى السياسية الاسرائيلية، ورأت دراسة صادرة عن معهد ألماني أن إنشاء أحزاب من قبل ضباط متقاعدين هو مؤشر على أزمة أعمق في بينة السلطة السياسية وبشك يؤثر على القرار السياسي والاستقرار الحكومي. انظر التفاصيل في:

Yoram Peri, The Widening Military–political Gap in Israel, site of Stiftung Wissenschaft und Politik, 20/1/2020, https://www.swp-berlin.org/10.18449/2020C02

15 Gideon Aran and Ron.E.Hassner, "Religious Violence in Judaism; Past and Present," *Terrorism and Political Violence* journal, vol.25, no.3, 2013, pp.365–390.

16 Israel: Rule of Law, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/Israel/wb_ruleoflaw

17 Noah Lewin-Epstein & Yinon Cohen, "Ethnic origin and identity in the Jewish population of Israel," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol.45, no.11, 2019, pp. 2134–2136.

وانظر أيضاً تفاصيل العنف بين هذه الإثنيات في: وليد عبد الحي، الترابط بين الانحراف الاجتماعي والعنف السياسي في مجتمعات الاستعمار الاستيطاني: "إسرائيل" نموذجاً، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/12/2، انظر:

https://www.alzaytouna.net/2020/12/02/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA/#.YuYcCaBBzIU

18 Voice and Accountability - Country Rankings, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_voice_accountability

19 Government Effectiveness - Country Rankings, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_government_effectiveness

20 Political Stability - Country Rankings, TheGlobalEconomy.com.

21 تمّ الاعتماد على عدد من نماذج القياس خصوصاً The GlobalEconomy.com، انظر:

Political Stability - Country Rankings, TheGlobalEconomy.com.

وانظر أيضاً:

What Methodology was Used For the Ratings?, site of Fragile States Index, https://web.archive.org/web/20170904072810/http://fundforpeace.org/fsi/frequently-asked-questions/what-methodology-was-used-for-the-ratings/; Country Dashboard, Fragile State Index, https://fragilestatesindex.org/country-data/; and Israel: Political Stability, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/Israel/wb_political_stability

22 Israel: Political Stability, TheGlobalEconomy.com.

23 يتم الوصول للنتائج المستقبلية باستخدام تقنية السلاسل الزمنية، حيث يتم تقسيم الفترة كلها إلى فترتين مناصفة، ثم يتم أخذ المتوسط لكل فقرة، ويتم عمل رسم بياني توضع عليه قيم التوسط في المجموعتين بحيث تكون قيمة متوسط المجموعة الأولى مقابل "السنة الوسطى للمجموعة" على المحور السيني، وكذلك الحال مع المجموعة الثانية، ثم يتم وصل النقطتين للمجموعتين ببعضهما، ويتم مدّ الخط ليصبح في مقابل السنة المستقبلية المراد قياس الظاهرة فيها، فتكون قيمة السنة المستقبلية هي القيمة الموازية للنقطة في نهاية الخط المقابلة على المحور الصادي.

24 Ali Al-Awar and Yohanan Tzoreff, The Rift in Fatah Which Threaten Security Stability, is a Challenge – and Not Only for Israel, site of Institute for National Security Studies (INSS), 15/8/2022, https://www.inss.org.il/publication/fatah